



اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
لجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية والتخطيط
والتنمية الاقتصادية الأفريقيين
الاجتماع التاسع والثلاثون

أديس أبابا، ١٨-٢٠ آذار/مارس ٢٠٢٠
البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت*
قضايا نظامية

لمحة عامة عن التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها أفريقيا مؤخرا

أولا- التطورات الاقتصادية التي شهدتها أفريقيا مؤخرا

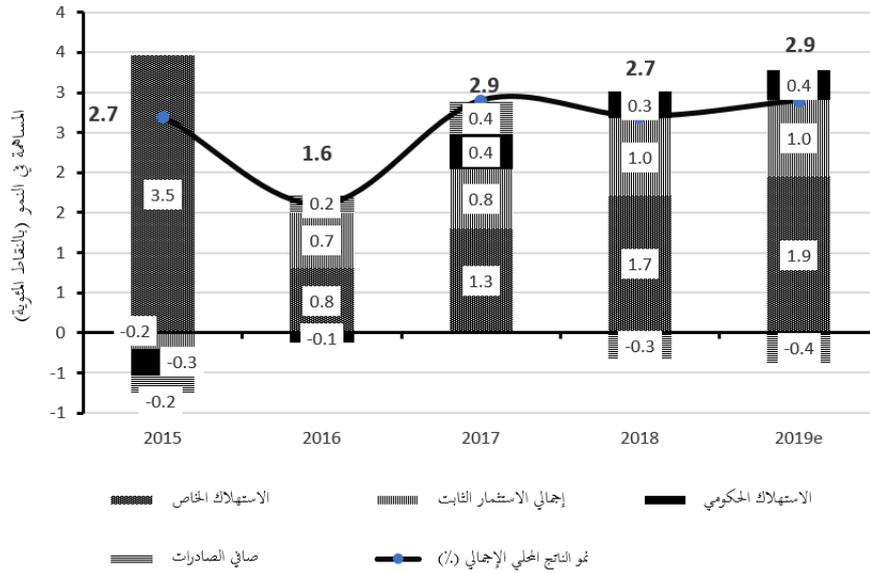
ألف- لا يزال النمو بطيئا

١- سجلت أفريقيا نموا اقتصاديا بطيئا بلغ ٢,٩ في المائة في عام ٢٠١٩، مرتفعا من نسبة ٢,٧ في المائة التي كان عليها في عام ٢٠١٨، ولكنه مماثل لمستواه في عام ٢٠١٧. وقد استند ذلك النمو إلى الاستهلاك الخاص واستمرار الاستثمار (الشكل الأول)، في حين ظل الأداء التجاري يلقي بظلاله على النمو، بسبب تدهور الظروف الخارجية نتيجة لتقلب أسعار النفط والتوتر التجاري بين الولايات المتحدة والصين، الأمر الذي أدى إلى تباطؤ في الطلب. وعلاوة على ذلك، أدت أوجه عدم اليقين في السياسات العالمية أيضا إلى الحد من تدفق التمويل إلى القارة، وهو ما أثر على أداء أفريقيا في الاستثمار والنمو.



الشكل ١:

عناصر النمو الاقتصادي في أفريقيا، ٢٠١٥ - ٢٠٢٠



المصادر: استناداً إلى بيانات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة (٢٠١٩) ووحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونوميست (٢٠١٩).

ملحوظة: e = تقديرات

٢- وتأثر نمو أفريقيا بالتباطؤ في أنغولا (- ١,٥ في المائة)، وشبه الركود في جنوب أفريقيا (٠,٥ في المائة)، والنمو البطيء في نيجيريا (٢,١ في المائة)، التي تمثل أكثر من ثلث الناتج المحلي الإجمالي للقارة. وذلك على الرغم من الأداء الاقتصادي الجيد للاقتصادات الرئيسية الأخرى مثل إثيوبيا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وغانا، وكينيا ومصر. وبرز جنوب السودان كأسرع البلدان نمواً في القارة خلال هذه الفترة، مسجلاً نمواً قدره ٧,٨ في المائة، بعد أن تعافى من الانخفاض العابر الذي بلغ -١,٢ في المائة في عام ٢٠١٨. ويعزى انتعاش النمو إلى زيادة إنتاج النفط مدعوماً بتحسين مستوى الاستقرار في أعقاب اتفاق السلام. وقرابة نصف البلدان السريعة النمو هي اقتصادات صغيرة (من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي). وفي الجانب الآخر، كانت بلدان مثل أنغولا، وزمبابوي، والسودان، وغينيا الاستوائية وناميبيا أسوأ البلدان أداءً، حيث تقلص ناتجها المحلي الإجمالي خلال عام ٢٠١٩، الأمر الذي يُعزى إلى عوامل مختلفة.

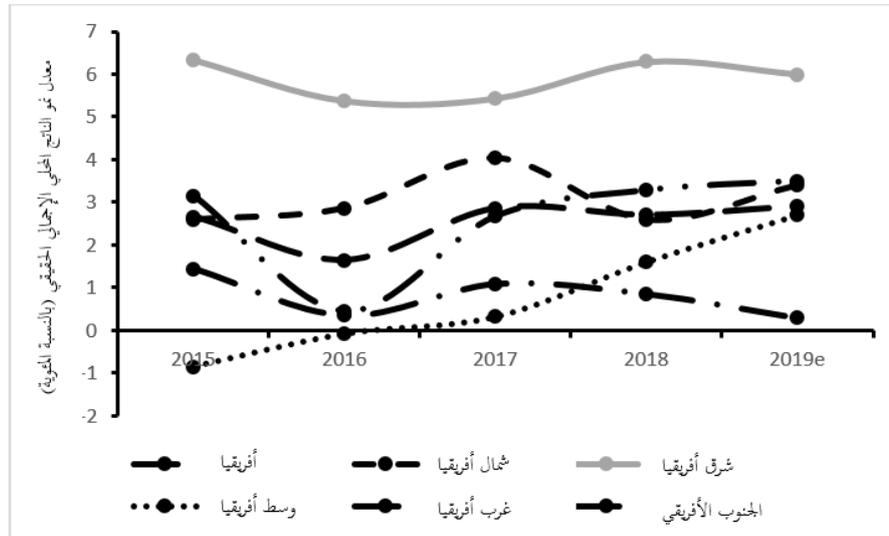
١- تباطؤ النمو في جميع المناطق دون الإقليمية باستثناء شرق أفريقيا

٣- على الرغم من حدوث انخفاض طفيف في النمو في شرق أفريقيا، من ٦,٣ في المائة في عام ٢٠١٨ إلى ٦ في المائة في عام ٢٠١٩، إلا أن المنطقة لا تزال أسرع المناطق دون الإقليمية نمواً في أفريقيا. ويستند النمو القوي إلى قوة الإنفاق العام على الهياكل الأساسية

والطلب المحلي الآخذ في الارتفاع (انظر الشكل الثاني). وقد أدى النمو في المنطقة دون الإقليمية إلى نمو قوي في إثيوبيا، وأوغندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، ورواندا وكينيا، لكن بوروندي هي البلد الوحيد الذي شهد نمواً بنسبة تقل عن ٢ في المائة خلال هذه الفترة. وفي إثيوبيا، انتعش النمو قليلاً، من ٦,٨ في المائة في عام ٢٠١٨ إلى ٧,٣ في المائة في عام ٢٠١٩، رغم وجود شيء من عدم الاستقرار الذي أثر على الأعمال التجارية. بيد أن الاستثمار العام في الهياكل الأساسية تزايد كما تزايد تدفق التمويل (المعونة والقروض) نتيجة لتنامي الثقة في البلد بسبب "الإصلاحات الاقتصادية المحلية" التي وُضعت للتو. ويعزى نمو كينيا الذي بلغ نسبة ٥,٦ في المائة في عام ٢٠١٩ إلى الاستثمار القوي في الهياكل الأساسية (بما في ذلك السكك الحديدية، والطرق والطاقة الريحية الجديدة) والتحسينات التي طرأت على الاستهلاك، على الرغم من ضعف أداء قطاع الزراعة بسبب الجفاف. وبالمثل، كان النمو في جمهورية تنزانيا المتحدة مدفوعاً بالاستثمار في الهياكل الأساسية وأنشطة البناء المزدهرة، في حين استند نمو أوغندا إلى التوسع في الخدمات التجارية، والتعدين والبناء.

الشكل الثاني

النمو الاقتصادي حسب المنطقة دون الإقليمية، ٢٠١٥ - ٢٠١٨



المصدر: استناداً إلى بيانات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة (٢٠١٩).

ملحوظة: e = تقديرات

٤- وارتفع النمو في وسط أفريقيا من ١,٦ في المائة في عام ٢٠١٨ إلى ٢,٧ في المائة في عام ٢٠١٩، واختلقت العوامل المحركة للنمو باختلاف البلدان. وتشمل هذه العوامل الارتفاع النسبي لأسعار النفط، رغم تقلبها، والإنتاج الجديد من النفط والغاز؛ إلى جانب الأداء القوي في مجال الأعمال التجارية الزراعية، والصناعات التحويلية وقطاعات الخدمات

(الكاميرون، وجمهورية الكونغو)؛ والسياحة والبناء (بصفة رئيسية في سان تومي وبرينسيبي)؛ والآثار غير المباشرة لانتعاش نيجيريا في المنطقة دون الإقليمية. غير أن عدم كفاية التنوع الاقتصادي (في جمهورية الكونغو، وغينيا الاستوائية وغابون) والأحوال الجوية غير المواتية لا تزال تمثل مخاطر رئيسية يمكنها أن تعرقل النمو الاقتصادي في المنطقة دون الإقليمية. وغينيا الاستوائية هي وحدها التي انكمش فيها النمو بنسبة ٢,٥ في المائة في عام ٢٠١٩، بسبب انخفاض إنتاج النفط وأسعار النفط بما لا يلي توقعات الحكومة.

٥- وارتفع النمو في شمال أفريقيا ارتفاعا طفيفا، من ٢,٦ في المائة في عام ٢٠١٨ إلى ٣,٤ في المائة في عام ٢٠١٩، ويعزى ذلك بصفة رئيسية إلى النمو القوي في مصر (٥,٥ في المائة) وليبيا (٥,٢ في المائة)، والنمو المعتدل في موريتانيا (٤,٢ في المائة). وكان النمو مدعوما بالطلب الخارجي الخاص، وانتعاش السياحة، وأنشطة الصناعة التحويلية والأنشطة الصناعية، على الرغم من بعض أوجه عدم اليقين السياسي في بعض البلدان. وتأثر اقتصاد السودان، الذي انكمش بنسبة ١ في المائة في ٢٠١٩، نتيجة لانخفاض الاستهلاك والاستثمار الخاصين بسبب عدم الاستقرار السياسي وتقلبات أسعار العملات ونقص الوقود، فضلا عن الصدمات الجوية التي أثرت على القطاع الزراعي والعمالة.

٢- نمو ضعيف في الجنوب الأفريقي

٦- انخفض معدل النمو في الجنوب الأفريقي من ٠,٩ في المائة في عام ٢٠١٨ إلى ٠,٣ في المائة في عام ٢٠١٩، ويتوقع أن يرتفع مجددا ليبلغ ٠,٩ في المائة في عام ٢٠٢٠. ويعزى النمو البطيء في المقام الأول إلى جمود السياسات وغموضها الذي اقترن بانخفاض الثقة في الأعمال التجارية في بلدان مثل جنوب أفريقيا، وزمبابوي وملاوي وموزامبيق. وما يزيد هذا الوضع سوءا ارتفاع الديون الحكومية وضعف الإنتاج بسبب الصدمات الجوية ونقص الطاقة في بعض بلدان المنطقة دون الإقليمية.

٧- وتباطأ النمو في جنوب أفريقيا عند حوالي ٠,٥ في المائة في عام ٢٠١٩، الأمر الذي يرجع بصفة رئيسية إلى بطء النمو في القطاعات الرئيسية وأوجه عدم اليقين في السياسات المحيطة بقوانين التعدين، فضلا عن ارتفاع المتأخرات المحلية التي تؤثر على أعمال القطاع الخاص. وعلاوة على ذلك، أدى نقص الطاقة إلى إلقاء عبء كبير على قطاعي الصناعة التحويلية والخدمات. وتقلص النمو في أنغولا إلى ١,٥ في المائة في عام ٢٠١٩، بسبب تقلب أسعار النفط إلى جانب انخفاض إنتاجه، ما أدى إلى انخفاض عائدات النفط. وكانت بوتسوانا وملاوي، اللتان تجاوزت معدلات النمو فيهما ٤ في المائة في عام ٢٠١٩، أسرع الاقتصادات نموا في المنطقة دون الإقليمية، تليهما زامبيا وليسوتو وموريشيوس. ويعزى الأداء القوي لاقتصاد بوتسوانا إلى زيادة الإنفاق الحكومي، وقوة الاستهلاك الخاص، إلى جانب الزيادة المتواضعة في استخراج النحاس والماس. وتقلص النمو في زمبابوي (٥,٥ في

المائة) وناميبيا (٠, ١ في المائة) بسبب ارتفاع أوجه عدم المساواة في الدخل وانخفاض الطلب المحلي.

٣- نمو مطرد في غرب أفريقيا

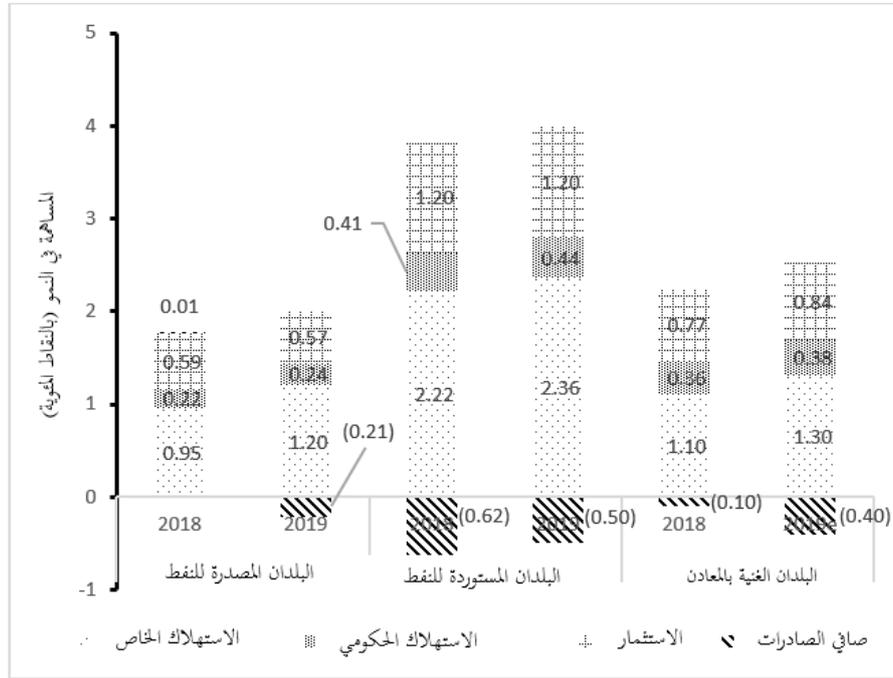
٨- ظلت هذه المنطقة دون الإقليمية تمثل ثاني أعلى أداء للنمو بعد شرق أفريقيا، حيث نمت بنسبة ٣,٥ في المائة في عام ٢٠١٩، بعد نمو بلغ ٣,٣ في المائة في عام ٢٠١٨. وتمثلت محركات النمو المهيمنة في المنطقة دون الإقليمية في انتعاش إنتاج النفط في نيجيريا، وجودة المحاصيل الزراعية، وتوسع قطاع الخدمات في جميع البلدان تقريبا، فضلا عن النمو القوي للاستهلاك الخاص والاستثمار العام الضخم في الهياكل الأساسية. وكان النمو إيجابيا في جميع بلدان المنطقة دون الإقليمية في عام ٢٠١٩، حيث سجلت البلدان معدلات نمو تزيد على ٥ في المائة، باستثناء نيجيريا (١, ٢ في المائة) وليبيريا (٤, ٠ في المائة)، اللتين ظل الانتعاش الاقتصادي فيهما ضعيفا، في حين كانت غانا (٧ في المائة) وكوت ديفوار (٤, ٧ في المائة) من بين أسرع البلدان نموا في القارة. واستفادت بنن، والسنغال، وكوت ديفوار والنيجر من زيادة الاستهلاك والاستثمار الخاصين. وفي كوت ديفوار، استفاد النمو من تحسين الهياكل الأساسية (النقل، والكهرباء والمياه) وما ارتبط بذلك من استثمارات في هذا القطاع أدت إلى رفع مستوى الإنتاجية. وبالمثل، أدى تحسن إمدادات الطاقة واستمرار الاستثمار الخاص في قطاعات الطاقة وغيرها من القطاعات إلى دفع عجلة النمو في السنغال.

٤- هيمنة الاستهلاك الخاص على النمو في البلدان المستوردة للنفط

٩- أسهمت قوة الاستهلاك الخاص والاستثمار العام إسهاما كبيرا في نمو الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المستوردة للنفط، وكان ذلك مدعوما بأنشطة الإنتاج الزراعي وقطاع الخدمات. وزاد النمو في البلدان المستوردة للنفط زيادة طفيفة، من ٣,٣ في المائة في عام ٢٠١٨ إلى ٣,٤ في المائة في عام ٢٠١٩ (الشكل الثالث). وقد دعم التوسع في الإنتاج النمو في البلدان المصدرة للنفط، على الرغم من تقلب أسعار السلع الأساسية.

الشكل الثالث

عناصر النمو الاقتصادي حسب المجموعة الاقتصادية، ٢٠١٨-٢٠١٩



المصادر: استناداً إلى بيانات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة (٢٠١٩) ووحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونوميست (٢٠١٩).
ملحوظة: e = تقديرات

تخفيف السياسة النقدية مع تراجع التضخم

-٥

١٠- منذ عام ٢٠١٨، خففت معظم البلدان سياساتها النقدية حيث خفضت أسعار الفائدة، بسبب تراجع الضغوط التضخمية، من أجل زيادة الطلب. وأُخذت في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية سياسات متساهلة حيث ظل التضخم مستقراً عند ٢,٥ في المائة في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩، وهو أقل من المتوسط في أفريقيا (٢,٨ في المائة)، ولكنه أعلى بقليل من مستوى معايير تقارب الاقتصاد الكلي في المنطقة دون الإقليمية البالغ ٥,٠ في المائة، ما أدى إلى انخفاض أسعار الفائدة.

١١- غير أن سعر الفائدة الأساسي ظل بدون تغيير في جميع البلدان المنتمية إلى الاتحاد النقدي الاقتصادي لغرب أفريقيا، حيث ظل التضخم في عام ٢٠١٩ مستقراً عند ٢,٥ في المائة في المتوسط، على الرغم من انخفاض قيمة فرنك الجماعة المالية الأفريقية بنسبة ٥ في المائة مقابل دولار الولايات المتحدة. ويعزى ذلك إلى نظام سعر الصرف المربوط باليورو، الذي يحد من آثار التضخم المستورد، وإلى انخفاض أسعار المواد الغذائية الذي ساد خلال هذه الفترة. وشهدت البلدان غير الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب

أفريقيا انخفاضاً مماثلاً في أسعار الصرف، وحدث أكبر انخفاض في قيمة العملة في سيراليون وغانا. وبالمثل، لم تتغير أسعار الفائدة في جنوب أفريقيا، أكبر اقتصاد في الجنوب الأفريقي، خلال هذه الفترة. وعلى النقيض من ذلك، رفعت اقتصادات أخرى، مثل تونس وزامبيا، أسعار الفائدة للحد من التضخم وتثبيت الآثار الناجمة عن انخفاض قيمة العملة. وفي وسط أفريقيا، عمل مصرف دول وسط أفريقيا، وهو مصرف مركزي إقليمي، على تشديد الموقف النقدي الداعم لتحسن الوضع الخارجي للبلدان الأعضاء في الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا.

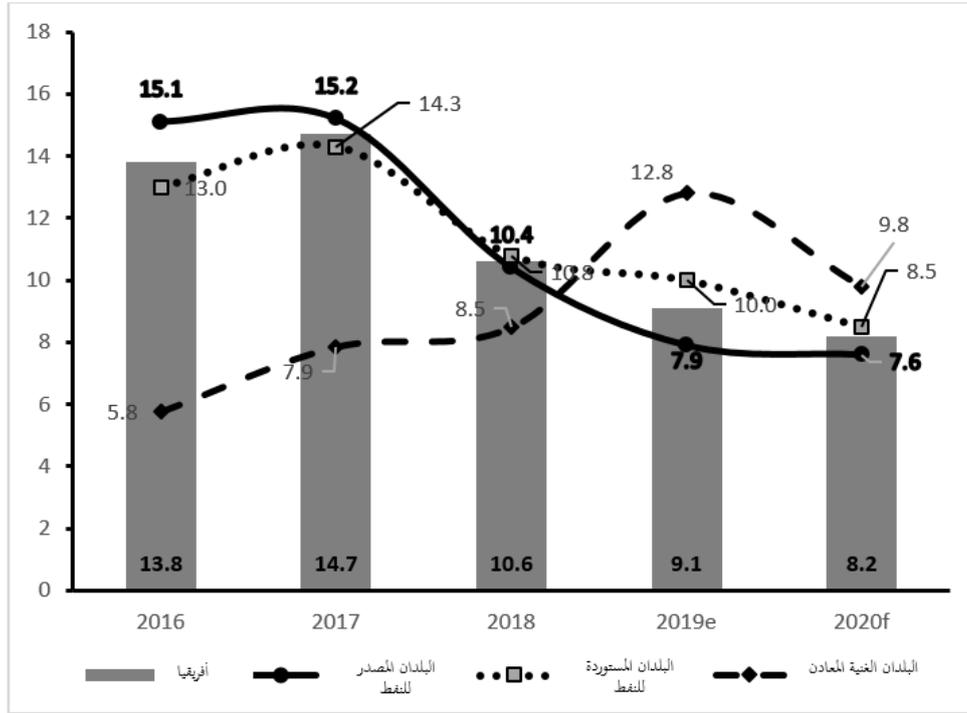
١٢- وبفضل انخفاض الضغوط التضخمية في شمال أفريقيا تمكنت البلدان من الحفاظ على سياسة نقدية تيسيرية، باستثناء تونس، التي شددت سياستها النقدية للحد من التضخم. وفي شرق أفريقيا، باستثناء إثيوبيا ورواندا، لا تزال السياسة النقدية متشددة، على الرغم من انخفاض التضخم.

٦- تواصل انخفاض حدة الضغوط التضخمية عبر مختلف المجموعات الاقتصادية والمناطق دون الإقليمية

١٣- على الرغم من وجود اختلافات ملحوظة بين البلدان، استمر انخفاض الضغوط التضخمية في أفريقيا، حيث هبطت معدلات التضخم من ١٠,٦ في المائة في عام ٢٠١٨ إلى ٩,١ في المائة في عام ٢٠١٩، ومن المتوقع أن تواصل الانخفاض بحيث تصل إلى ٨,٢ في المائة في عام ٢٠٢٠ (الشكل الرابع)، ويرجع ذلك أساساً إلى انخفاض أسعار الأغذية، نتيجة لزيادة الإنتاج الزراعي والهبوط النسبي لأسعار النفط العالمية. وانخفضت المعدلات في البلدان المصدرة للنفط (من ١٠,٤ في المائة في عام ٢٠١٨ إلى ٧,٩ في المائة في عام ٢٠١٩ ومن المتوقع أن تصل إلى ٧,٦ في المائة في عام ٢٠٢٠)، مع انخفاض طفيف في البلدان المستوردة للنفط (من ١٠,٨ في المائة في عام ٢٠١٨ إلى ١٠,٠ في المائة، ثم إلى ٨,٥ في المائة في عام ٢٠٢٠)، ولكنها ارتفعت في البلدان الغنية بالمعادن إلى ١٢,٨ في المائة في عام ٢٠١٩، وإن كان من المتوقع لها أن تنخفض إلى ٨,٥ في المائة في عام ٢٠٢٠.

الشكل الرابع

معدل التضخم حسب المجموعة الاقتصادية خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠



المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة (٢٠١٩)

ملحوظة: e = تقديرات = f توقعات.

١٤- ونتيجة لانخفاض قيمة العملة في أنغولا وجنوب أفريقيا، أكبر اقتصادات الجنوب الأفريقي، فضلا عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية بسبب تدني معدلات هطول الأمطار في المنطقة دون الإقليمية، ارتفع التضخم من متوسط قدره ٧,٢ في المائة في عام ٢٠١٨ إلى ٩,٦ في المائة في عام ٢٠١٩. وتمثلت العوامل الرئيسية المحركة للتضخم في عام ٢٠١٩ في زيادة تعريفات الكهرباء وضريبة القيمة المضافة التي نفذت في عام ٢٠١٨ في جنوب أفريقيا.

١٥- وتراجع التضخم في شرق أفريقيا من ١٦,٦ في المائة في عام ٢٠١٨ إلى ١٢,٦ في المائة في عام ٢٠١٩، ويُعزى ذلك بالدرجة الأولى إلى الانخفاض النسبي للتضخم في إثيوبيا، وبوروندي، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجيبوتي ورواندا، الذي يعكس تراجع أسعار النفط العالمية وانخفاض أسعار المواد الغذائية المستوردة. غير أن التضخم ارتفع في كينيا من ٤,٧ في المائة في عام ٢٠١٨ إلى ٦,٢ في المائة في عام ٢٠١٩، بسبب تدني معدلات هطول الأمطار وارتفاع أسعار المواد الغذائية؛ في حين ارتفع في أوغندا من ٢,٦ في المائة في عام ٢٠١٨ إلى ٢,٩ في المائة في عام ٢٠١٩، مما يعكس زيادة أسعار الاتصالات بسبب ارتفاع الضرائب المفروضة، وتساعد تكاليف النقل، ما يعزى ذلك جزئيا إلى الرسوم المفروضة على الوقود منذ عام ٢٠١٨.

١٦- وفي غرب أفريقيا، زاد التضخم خلال هذه الفترة، وهو ما يعزى في المقام الأول إلى ارتفاع معدلات التضخم في ليبيا (١٥ في المائة) ونيجيريا (٤,١٠ في المائة) وسيراليون (٨,١٨ في المائة)، ما أدى إلى ازدياد معدلات التضخم في المنطقة دون الإقليمية من ٨,٩ في المائة في عام ٢٠١٨ إلى ٩,١٠ في المائة في عام ٢٠١٩.

١٧- وفي وسط أفريقيا، بلغ معدل التضخم نحو ٣,٢ في المائة في عام ٢٠١٩، متأثراً بشكل غير مباشر بتزايد الفوائض المالية ومساعي ضبط أوضاع المالية العامة. كما أن معظم بلدان هذه المنطقة دون الإقليمية تنتمي إلى منطقة فرنك الاتحاد المالي الأفريقي التي سجلت معدلات تضخم منخفضة نسبياً، نظراً لارتباط عملتها باليورو، ما يحد من آثار التضخم المستورد.

١٨- ورغم أن شمال أفريقيا هو المنطقة دون الإقليمية التي شهد فيها معدل التضخم ارتفاعاً نسبياً، فقد انخفض هذا المعدل في المتوسط من ٣,١٣ في المائة في عام ٢٠١٨ إلى ٨,٨ في المائة في عام ٢٠١٩، رغم استمرار ارتفاع المعدل في بلدان مثل مصر، حيث بلغ ٨,٩ في المائة في عام ٢٠١٩، ما يعكس في المقام الأول تأثير خفض الدعم عن الوقود. ولا يزال معدل التضخم في السودان من بين أعلى المعدلات في القارة، بسبب تحويل العجز المالي إلى نقود، واختلال الإمدادات الغذائية المحلية، وما يترتب على ذلك من انخفاض في قيمة العملة المحلية.

باء- تصاعد عجز الحساب الجاري

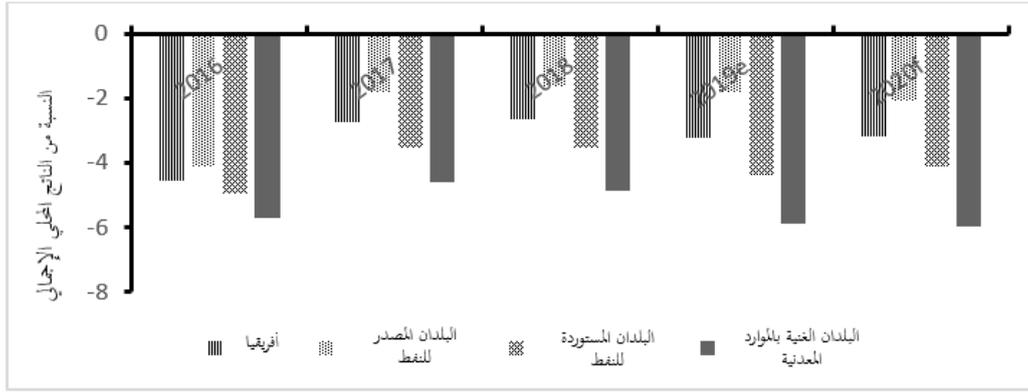
١٩- زاد العجز في الحساب الجاري من ٦,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٨ إلى ٢,٣ في المائة في عام ٢٠١٩، بسبب انخفاض الطلب الخارجي، وكبح أسعار السلع الأساسية، وزيادة الواردات الرأسمالية للهيكل الأساسية العامة في معظم البلدان. وخلال هذه الفترة، جاءت أعلى مستويات العجز في البلدان الغنية بالمعادن، تليها البلدان المستوردة للنفط (الشكل الخامس). وفضلاً عن ذلك، أدت الصدمات الناتجة عن الأحوال الجوية إلى تفاقم عجز الحساب الجاري نظراً لما أحدثته من خفض للإنتاج الزراعي وتوليد الطاقة، ما أفضى، على التوالي، إلى انخفاض الصادرات وارتفاع الواردات، وإلى اختلال الإنتاج الاقتصادي، في بعض البلدان، ولا سيما في الجنوب الأفريقي.

٢٠- وساءت أرصدة الحسابات الجارية أكثر في منطقتي وسط وغرب أفريقيا دون الإقليمية في أعقاب انخفاض أسعار السلع الأساسية أكثر مما كان متوقعا. وفي شمال أفريقيا، اتسعت هذه الحسابات من ٥,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٨ إلى ٣,٤ في المائة في عام ٢٠١٩، بسبب انخفاض صادرات الخدمات وزيادة واردات السلع الرأسمالية (لا سيما في المغرب وتونس)، وبسبب الانخفاض الكبير في صادرات السودان نتيجة لعدم الاستقرار السياسي وأزمة العملة. وفي الجنوب الأفريقي، نتج العجز في الحساب الجاري

عن العجز في الخدمات في جنوب أفريقيا وعن انخفاض صادرات النفط في أنغولا، فضلا عن الصدمات الناجمة عن الأحوال الجوية التي أدت إلى انخفاض الصادرات. وفي الوقت نفسه، تقلص هذا العجز بشكل طفيف في شرق أفريقيا بسبب تحسن صادرات الخدمات في كينيا وزيادة صادرات السلع في جمهورية تنزانيا المتحدة وأوغندا.

الشكل الخامس

العجز في الحساب الجاري (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) في أفريقيا، ٢٠١٦-٢٠٢٠



المصدر: وحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونوميست (٢٠١٩).

ملحوظة: e = تقديرات = f = توقعات.

١- صادرات أفريقيا تشهد أسرع نمو، رغم انخفاضها كحصة من إجمالي الصادرات العالمية

٢١- وصلت الصادرات العالمية نموها في عام ٢٠١٨، لتصل إلى أعلى مستوياتها منذ عام ٢٠١٢، رغم أن ذلك يخفي وراءه اختلافات كبيرة في الأداء فيما بين المناطق. وفي حين ارتفعت الصادرات على الصعيد العالمي بنسبة ٢١,٥ في المائة في عام ٢٠١٨، شهدت أفريقيا أسرع نمو في الصادرات (٤,٤ في المائة)، تليها أوقيانوسيا (٥,٣ في المائة)، وآسيا (٥,٢ في المائة)، وأوروبا (٥,٢ في المائة)، ثم الأمريكتان (٢,١٧ في المائة). مع ذلك، وعلى الرغم من هذه الأرقام المشجعة، انخفضت حصة أفريقيا من مجموع الصادرات العالمية من ٣,٥ في المائة في عام ٢٠١٢ إلى ٢,٥ في المائة في عام ٢٠١٨، رغم أنها شهدت انتعاشا طفيفا مقارنة بمستويات عام ٢٠١٦ (٢,٢ في المائة).

٢- تكوين التجارة الأفريقية لم يتغير بشكل كبير

٢٢- لم تطرأ تغييرات كبيرة على تكوين الصادرات الأفريقية إلى بقية أنحاء العالم، على الرغم من أن حصة الوقود والصناعة التحويلية من إجمالي الصادرات زادت بشكل

طفيف في المتوسط للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨، مقارنة بالفترة ٢٠١٥-٢٠١٧،^١ في حين تراجعت صادرات الفئات الرئيسية الأخرى من المنتجات - مثل جميع المواد الغذائية، والمواد الخام الزراعية، والخامات والفلزات وغيرها - قليلا على مدى الفترتين. وفيما يتعلق بالصادرات فيما بين البلدان الأفريقية، انخفضت جميع الفئات (كافة المواد الغذائية، والمواد الخام الزراعية، والوقود والسلع المصنعة) على مدى الفترة المعنية. غير أن الخامات والمعادن نمت بشكل كبير، بمقدار ٣,٢ نقطة مئوية، بينما ظلت الفئات "الأخرى" دون تغيير.

٢٣- ولم يطرأ سوى تغير طفيف على تكوين الواردات الأفريقية من بقية العالم خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ مقارنة بالفترة ٢٠١٥-٢٠١٧، باستثناء واردات السلع المصنعة التي انخفضت بمقدار ٣,١ نقطة مئوية، وواردات الوقود التي زادت بما يبلغ ١ نقطة مئوية على مدى هذه الفترة. بيد أنه تجدر الإشارة إلى أن الواردات من البلدان الأفريقية الأخرى زادت بالنسبة لجميع المواد الغذائية والخامات والفلزات، في حين تقلصت واردات مختلف أنواع الوقود والسلع المصنعة خلال الفترتين (الشكل السادس).

^(١) انظر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (٢٠١٩).

الشكل السادس

تكوين الواردات والصادرات الأفريقية، ٢٠١٦-٢٠١٨



المصدر: تم احتسابها استنادا إلى بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، (٢٠١٩).

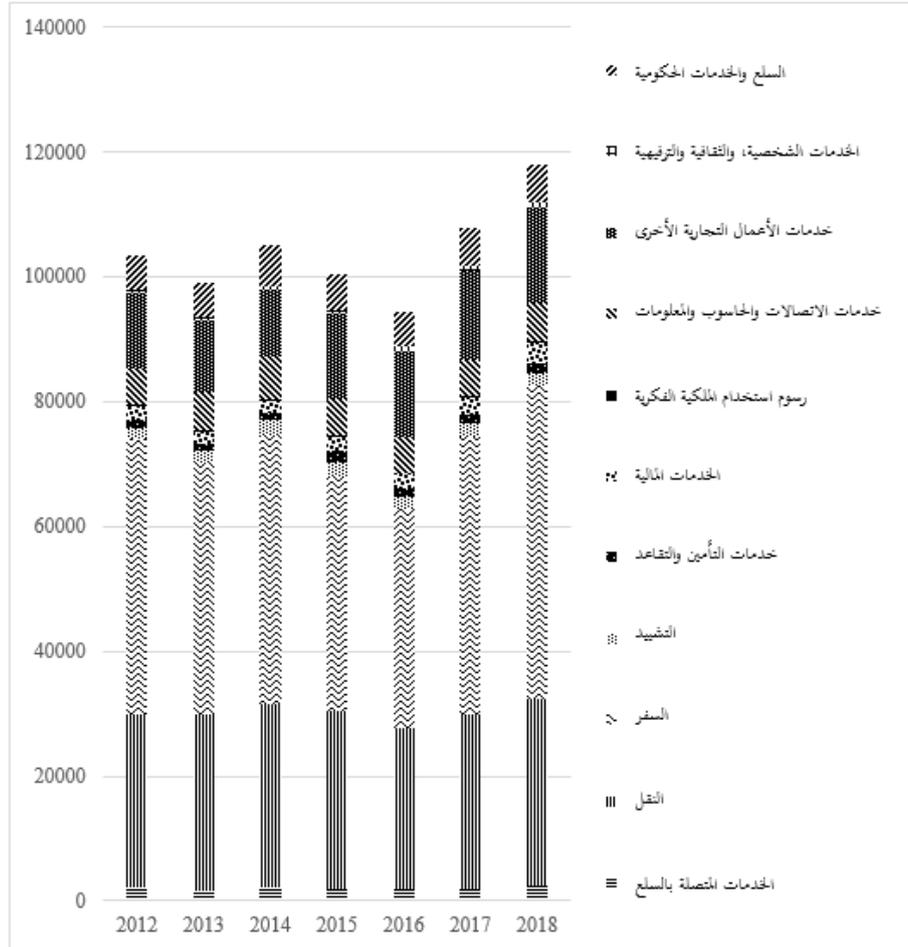
٣- صادرات الخدمات المالية تتجاوز صادرات خدمات السفر في التجارة الأفريقية

٢٤- وعلى نفس المنوال، استمرت الصادرات الأفريقية من الخدمات في الزيادة. فقد ارتفعت صادرات الخدمات من ٩٤,٥ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٦ إلى ١٠٧,٩ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٧، ثم إلى ١١٨ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٨، وجاءت في طبيعتها خدمات السفر التي زادت بنسبة ٤٣,١ في المائة خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٨، تليها الخدمات المالية (٣٤,٥ في المائة) والخدمات المتصلة بالسلع (٢٥,٣ في المائة) خلال الفترة نفسها. غير أنه في الفترة من عام ٢٠١٧ إلى عام ٢٠١٨، حدث أعلى نمو سنوي في الخدمات المالية، التي نمت بنسبة ١٦,٤ في المائة، مقارنة بنسبة ١٢,٥ في المائة لخدمات السفر (انظر الشكل السابع).

الشكل السابع

الصادرات من البضائع حسب القطاع، بملايين دولارات الولايات المتحدة، ٢٠١٦-

٢٠١٨



المصدر: تم احتسابها استناداً إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، (٢٠١٩).

ملاحظة: n.i.e. = غير مدرج في مكان آخر.

٤- آخر التطورات في التجارة الأفريقية: بدء نفاذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

٢٥- في ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٩، دخلت منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية حيز النفاذ، بعد ١٤ شهراً من مؤتمر القمة الاستثنائي العاشر للاتحاد الأفريقي، الذي عقد في آذار/مارس ٢٠١٨، والذي أصبح خلاله الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، للمرة الأولى، متاحاً للتوقيع عليه من جانب الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي.

٢٦- وفي ٧ تموز/يوليه ٢٠١٩، احتفل مؤتمر القمة الاستثنائي الثاني عشر للاتحاد الأفريقي بالذكرى السنوية الأولى لتوقيع الاتفاق، وأطلقت خلال المؤتمر عدة صكوك لتيسير

تنفيذه. وتشمل هذه الصكوك آلية إلكترونية للإبلاغ عن الحواجز غير الجمركية، ورصدها وإزالتها. وعلاوة على ذلك، أتاح مؤتمر القمة فرصة لبعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي لإيداع صكوك تصديقها على الاتفاق. وبحلول ذلك التاريخ، كانت ٢٧ دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي قد أصبحت دولاً أطراف في المنطقة القارية، وهو ما يمثل ٦٤,٩ في المائة من مجموع الصادرات فيما بين البلدان الأفريقية (٢٠١٦-٢٠١٨)، و٤٥,٤ في المائة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي الأفريقي، وحجم سوقي إجمالي قدره ٤٥,٧ في المائة من مجموع السكان الأفريقيين خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٨.

٢٧- واستناداً إلى طرائق تحرير التعريفات الجمركية، أظهرت البحوث التي أجرتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن مجرد تخفيض التعريفات الجمركية بموجب اتفاق التجارة الحرة بين البلدان الأفريقية وحده يمكنه أن يزيد من قيمة التجارة فيما بين البلدان الأفريقية بحوالي ١٥-٢٥ في المائة بحلول عام ٢٠٤٠، مقارنة بسيناريو عدم وجود الاتفاق حيث من المتوقع تحقيق مكاسب كبيرة في قطاعي المواد الزراعية الغذائية والصناعة (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ٢٠١٨ أ). بيد أن اللجنة تشير أيضاً إلى أن تبني سياسات تكميلية تتجاوز تخفيض التعريفات الجمركية من شأنه أن يزيد إلى أقصى حد من مكاسب منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ٢٠١٨ ب).

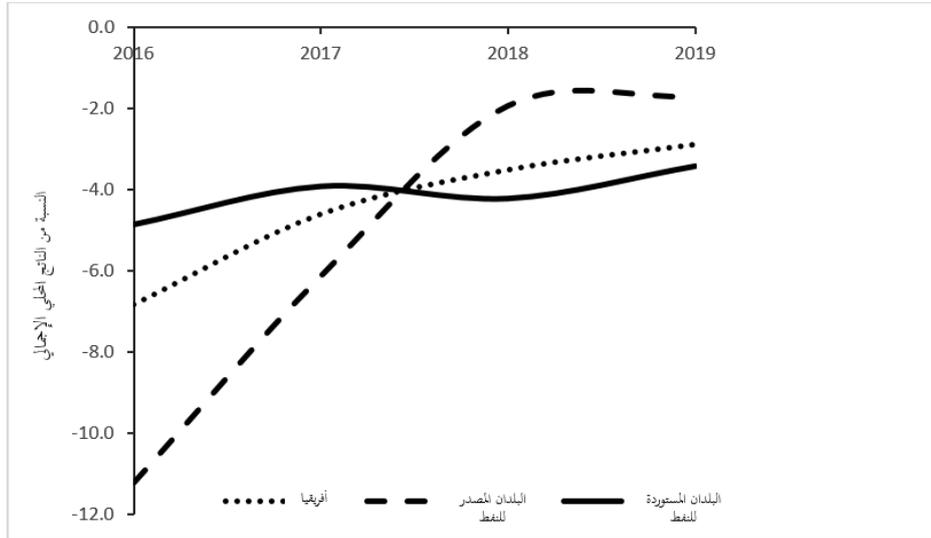
جيم- العجز المالي والديون

١- اتساع العجز المالي في البلدان المصدرة للنفط، وتقلصه في البلدان المستوردة للنفط

٢٨- انخفض متوسط العجز المالي لأفريقيا، من ٣,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠١٨ إلى ٢,٩ في المائة في عام ٢٠١٩. غير أن هذا المعدل المتوسط يخفي وراءه تبايناً كبيراً بين بلدان المنطقة.

الشكل الثامن

العجز المالي لأفريقيا، البلدان المستوردة للنفط والبلدان المصدرة للنفط، ٢٠١٦-٢٠١٩



المصدر: كوسي وآخرون (٢٠١٧).

٢٩- وهناك تحليل يُظهر وجود تباين بين العجز المالي للبلدان المصدرة للنفط، الذي اتسع بنسبة ٠,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، والبلدان المستوردة للنفط، التي تقلص عجزها بنسبة ٠,٣ نقطة مئوية في الفترة من عام ٢٠١٨ إلى عام ٢٠١٩. وهذه الزيادة في العجز المالي بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط تعكس زيادة أبطأ مما كان متوقعا في أسعار النفط، في حين اتخذت البلدان المستوردة للنفط إجراءات تكيف متعمدة، مثل خفض النفقات، للحد من العجز المالي (صندوق النقد الدولي، ٢٠١٩).

٣٠- لكن، وعلى الرغم من اتساع العجز المالي بالنسبة لمصدري النفط، شكلت جمهورية الكونغو وغينيا الاستوائية استثناءً، حيث انخفض العجز المالي فيهما بنسبة ٣,٥ في المائة و ٢,٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، على التوالي، من عام ٢٠١٨ إلى عام ٢٠١٩. ويعزى انخفاض العجز المالي في جمهورية الكونغو إلى ارتفاع الإيرادات بسبب زيادة إنتاج النفط. أما في غينيا الاستوائية، فقد أدى مزيج من الزيادة في الإيرادات والخفض في النفقات إلى انخفاض العجز المالي (وحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونوميست، ٢٠١٩). وبالنسبة لمستوردي النفط، شهدت غامبيا أكبر انخفاض في العجز المالي، من ٦,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٨ إلى ٠,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٩، وجاء ذلك بسبب زيادة المدفوعات من المنح (البنك الدولي، ٢٠١٩).

٣١- وعلى الصعيد دون الإقليمي، أحرزت وسط أفريقيا أكبر مكاسب في مجال ضبط أوضاع المالية العامة، حيث حققت فائضا قدره ١,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٩، مقارنة بنسبة ٠,٦ في المائة في عام ٢٠١٨، وعجز قدره ٣,٢ في المائة في عام ٢٠١٧. وفي حين أن المنطقة دون الإقليمية تضم في معظمها بلدانا مصدرة للنفط، فإن ضبط أوضاع المالية العامة كان واسع القاعدة، وشمل زيادات في الإيرادات ناجمة عن تصاعد أسعار النفط، فضلا عن تقلص الإنفاق المتكرر والإثمائي (صندوق النقد الدولي، ٢٠١٩). واتسعت حالات العجز المالي في منطقة الجنوب الأفريقي دون الإقليمية، التي تضم غالبية البلدان المستوردة للنفط (زيمبابوي، وملاوي وموزامبيق)، والتي تعرضت لصدمات متصلة بالطقس في النصف الأول من عام ٢٠١٩.

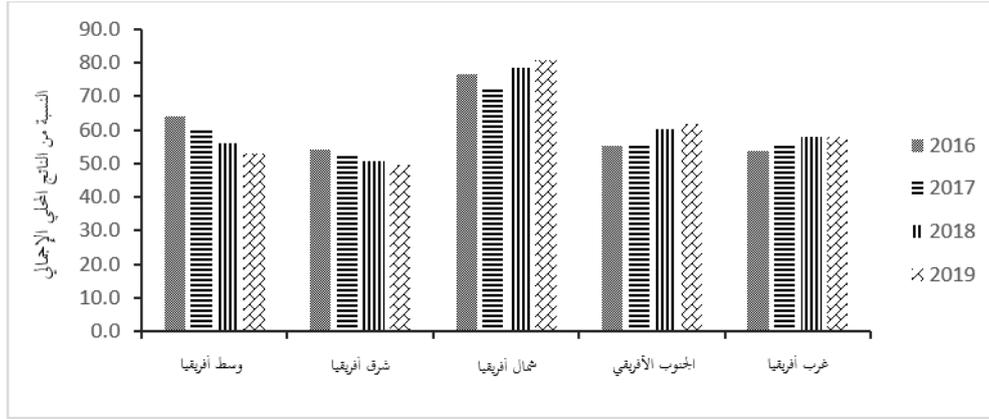
٣٢- وفي غالبية بلدان القارة، تحقق ضبط أوضاع المالية العامة من خلال خفض الإنفاق الإثمائي وزيادة الإيرادات بسبب الزيادة النسبية في أسعار السلع الأساسية، التي يمكن أن تكون لها آثار سلبية على النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

٢- ضبط أوضاع المالية العامة يؤدي إلى استقرار أرصدة الديون

٣٣- ظل مجموع الدين العام لأفريقيا دون تغيير عند ٥٨,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٩. غير أن هناك تفاوتاً كبيراً بين البلدان، حيث كانت مستويات الديون في بوتسوانا، وجزر القمر، وإيسواتيني، وجمهورية الكونغو الديمقراطية ونيجيريا أقل من ٢٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وعلى الصعيد دون الإقليمي، لا تزال منطقة شمال أفريقيا تشهد أعلى مستويات الديون، حيث زادت الديون في المنطقة من ٧٨,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٨ إلى ٨٠,٩ في المائة في عام ٢٠١٩ في المنطقة (الشكل التاسع). وكانت مصر، وموريتانيا والسودان في طليعة البلدان من حيث نسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي - حيث بلغت فيها ٨٦,٩ و ٨١,٠ و ١٢١,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي - في عام ٢٠١٩. ومع ذلك، ففي حين يتوقع أن تكون الديون في موريتانيا ومصر معتدلة في الأجل المتوسط، يُتوقع أن تزداد في السودان إلى ١٦٩,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢١ (البنك الدولي، ٢٠١٩).

الشكل التاسع

نسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي حسب المنطقة، ٢٠١٦-٢٠١٩



المصدر: كوسي وآخرون (٢٠١٧)

٣٤- وبالمثل، اتخذت الديون في منطقة الجنوب الأفريقي منحىً تصاعدياً، مرتفعة من ٦٠,٣ في المائة في عام ٢٠١٨ إلى ٦١,٧ في المائة في عام ٢٠١٩. وفي موزامبيق، ارتفعت الديون من ١٢١,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٨ إلى ١٢٩,٠ في المائة في عام ٢٠١٩، بينما بقيت مستويات الديون مرتفعة في أنغولا وزامبيا عند ٨٣,١ و ٨٠,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٩، على التوالي. وأدت الآثار التي خلفها إعصار إيداي في الربيعين الأولين من عام ٢٠١٩ إلى تفاقم حالة الديون في موزامبيق وزمبابوي، حيث لجأت الحكومتان المعنيتان للاقتراض لإصلاح الأضرار في أعقاب الإعصار. وعلى النقيض من ذلك، أدت الإصلاحات في وسط أفريقيا إلى انخفاض في مستويات الديون من ٥٦,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٨ إلى ٥٣,٢ في المائة في عام ٢٠١٩. وشملت تلك الإصلاحات خفض الإنفاق في الكاميرون، وإعادة هيكلة الديون في تشاد، وزيادة الإيرادات في جمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو وغابون (البنك الدولي، ٢٠١٩)

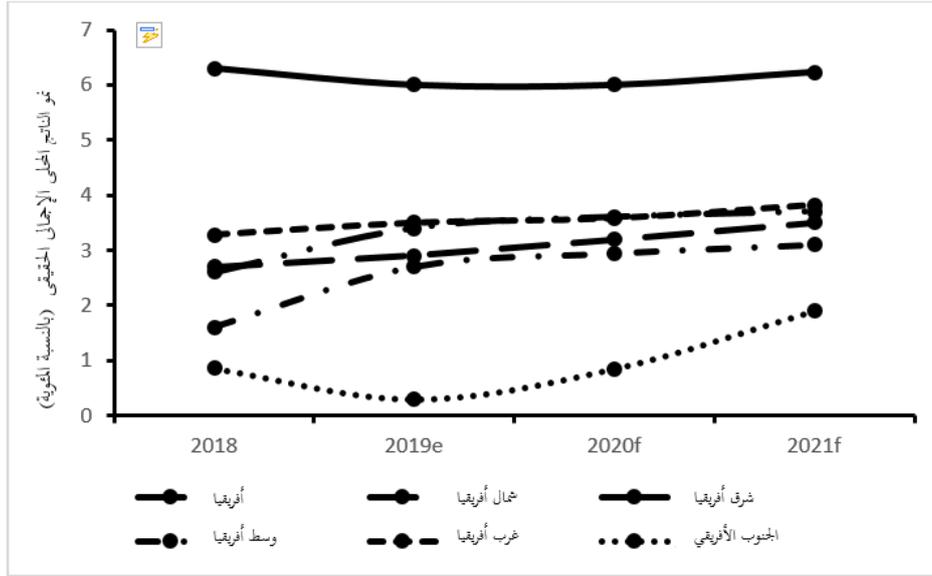
دال- توقعات النمو على المدى المتوسط، والمخاطر وأوجه عدم اليقين

٣٥- من المتوقع أن يزداد النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا زيادة هامشية، من ٢,٩ في المائة في عام ٢٠١٩ إلى ٣,٢ في المائة في عام ٢٠٢٠، قبل أن يصل إلى ٣,٥ في المائة في عام ٢٠٢١. وقد نُفّحت هذه التوقعات في اتجاه تصاعدي مقارنة بتوقعات العام الماضي (انظر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ٢٠١٩)، لتعكس تزايد الاستهلاك الخاص، وارتفاع الاستثمار العام واستمراره، وتصاعد أسعار السلع الأساسية، واستمرار التنقيب عن النفط وإنتاجه، والظروف المناخية المواتية. ومن المتوقع أن تسجل جميع المناطق

دون الإقليمية نموًا إيجابيًا في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ (الشكل العاشر)، كما يُتوقع أن تقود منطقة شرق أفريقيا دون الإقليمية بقية المناطق بنمو قدره ٥,٢ في المائة في عام ٢٠٢٠ و ٥,٧٢ في المائة في عام ٢٠٢١.

الشكل العاشر

النمو وتوقعات النمو في أفريقيا، حسب المنطقة دون الإقليمية، ٢٠١٨-٢٠٢١



المصدر: استناداً إلى بيانات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة (٢٠١٩).
ملحوظة: e = تقديرات = f توقعات.

٣٦- وفي الأجل المتوسط، ستواجه الاقتصادات الأفريقية أيضاً مخاطر تهدد النمو بسبب السياسات الحمائية الجديدة في الاقتصادات المتقدمة، وتباطؤ النمو العالمي، فضلاً عن الصدمات المتصلة بالطقس، لا سيما في الاقتصادات المعتمدة على الزراعة. فالتوترات التجارية يمكن أن تؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي العالمي، ويفضي إلى تباطؤ الطلب على صادرات أفريقيا، في حين يمكن أن تؤدي الأحوال الجوية السيئة إلى انخفاض الناتج الزراعي. وثمة تهديدات أخرى تتصل بالإرهاب والصراعات، وعدم الاستقرار السياسي، إلى جانب احتمال كبير لأن تتعرض بعض البلدان لحالة مديونية حرجة يمكن أن تعرقل نموها الاقتصادي. غير أن تباطؤ الاقتصاد العالمي وتخفيف حدة الموقف النقدي في الاقتصادات المتقدمة والناشئة يمكنهما أن يزيدا من تدفق رأس المال، مثل الاستثمار المباشر الأجنبي إلى أفريقيا، الأمر الذي يمكن أن يعزز النمو. وبالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن تؤدي عملية التكامل الإقليمي المعززة من خلال منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية إلى تعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية، الأمر الذي من شأنه أن يرفع من وتيرة النمو.

ثانياً- التطورات الاجتماعية التي حدثت مؤخرًا في أفريقيا

ألف- لم يسفر النمو عن إيجاد فرص عمل وخفض ملموس في معدلات الفقر

٣٧- يشهد الفقر في أفريقيا، كما هي الحال في كل مكان آخر، تراجعًا متزايدًا، وإن لم يكن بدرجة كبيرة. وبعد أن ارتفعت نسبة الفقر^(٢) في أفريقيا من ٥٤,٣ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٥٥,٦ في المائة في عام ٢٠٠٢، ما لبثت أن انخفضت إلى ٤١ في المائة في عام ٢٠١٣، قبل أن تهبط مجددًا إلى ٣٦ في المائة في عام ٢٠١٦. وهذا رغم أن مسار النمو في أفريقيا لا يزال إيجابيًا إلى حد كبير بعد أن أظهر مرونة في مواجهة الصدمات، ما يكشف إلى حد ما أن مصدر النمو وطبيعته عاملان مهمان فيما يتصل بخلق فرص العمل. ولم تسفر طفرات النمو السريعة والمطرودة التي حققتها أفريقيا في العقدين الماضيين عن إيجاد فرص العمل. وخلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٤، في الوقت الذي ارتفع فيه الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١ في المائة ارتفعت العمالة بنسبة ٠,٤١ في المائة فقط، ما يعني أن الزيادة في العمالة حدثت بمعدل يقل عن ١,٨ في المائة سنويًا، وهو ما يقل كثيرًا عن النمو السنوي للقوى العاملة البالغ ٣ في المائة تقريبًا.

٣٨- وكان للنمو الاقتصادي أثر إيجابي على خفض الفقر، ولكن وتيرة الخفض كانت بطيئة. وهناك عدد من العوامل المؤثرة التي أدت إلى عدم كفاية الانخفاض في معدلات الفقر، ومن بين هذه العوامل تحتل عدم المساواة والبطالة مكانة بارزة.

باء- عدم المساواة في الدخل لا يزال مرتفعًا نسبيًا

٣٩- لا يزال عدم المساواة في الدخل في أفريقيا مرتفعًا مقارنة بالمناطق الأخرى، حيث بلغ متوسط معامل جيني غير المرجح ٠,٤٣. وارتفع مستوى عدم المساواة يقوض أثر النمو على الحد من الفقر، رغم أن عدم المساواة يعد معيارًا مهمًا في حد ذاته. وعلاوة على ذلك، فإن توزيع الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر، مقيسًا من خلال فجوة الفقر، يبين أن المعدل في أفريقيا يصل إلى ضعف المعدل العالمي تقريبًا، حيث بلغ ١٥,٢ في المائة في أفريقيا، مقارنة بنسبة ٨,٨ في المائة على الصعيد العالمي (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ٢٠١٧). والمسافة التي ينبغي أن يقطعها الحد من الفقر بين أولئك الذين يكسبون ١,٦٠ دولار في اليوم وأولئك الذين يكسبون ٠,٧٠ دولار أو أقل تسهم جزئيًا في بطء وتيرة الحد من الفقر.

٤٠- وعلاوة على ذلك، تتجلى بعض أوجه عدم المساواة في النتائج: فالدخل يُعد على سبيل المثال جزءًا من الأداء العادي لاقتصاد السوق، ولكن أحد المكونات الكبيرة للتباين في ظروف الناس قد يكون ناجمًا عن عدم المساواة في الفرص. ومن الأهمية بمكان

(٢) نسبة الفقر هي نسبة الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي البالغة ١,٩٠ دولار أمريكي.

فهم العمليات الكامنة وراء عدم المساواة المستمر أو عدم المساواة المتوارث بين الأجيال، والأهمية النسبية لهذه المصادر المختلفة لعدم المساواة في وضع الاستجابات السياساتية المناسبة.

جيم- أفريقيا بحاجة إلى خلق المزيد من فرص العمل لتفادي ارتفاع معدلات البطالة

٤١- من المتوقع أن يزداد عدد السكان ممن هم في سن العمل في أفريقيا من ٧٠٥ ملايين نسمة في عام ٢٠١٨ إلى ما يقرب من مليار نسمة بحلول عام ٢٠٣٠، ما يزيد من الضغط على سوق العمل لتوفير فرص عمل لائقة. وبالمعدل الحالي لنمو القوة العاملة، تحتاج أفريقيا إلى توفير حوالي ١٢ مليون فرصة عمل جديدة كل سنة للحيلولة دون ارتفاع معدلات البطالة.

٤٢- ويشارك أكثر من ٦٣ في المائة من مجموع السكان في سن العمل في سوق العمل في أفريقيا، مع وجود اختلافات كبيرة بين المناطق دون الإقليمية تتراوح بين ٤٦ في المائة في شمال أفريقيا و ٦٨ في المائة في وسط، وشرق وغرب أفريقيا والجنوب الأفريقي معا. ولا تتجاوز نسبة العاطلين عن العمل من بين سكان أفريقيا الذين هم في سن العمل ٤,٣ في المائة - وهي نسبة صغيرة جداً مقارنة بنسبة العاملين منهم التي تبلغ ٦٠ في المائة. غير أن هذا يُعد بالكاد علامة على وجود سوق عمل تعمل بصورة جيدة، لأن الكثير من الناس لا خيار لديهم سوى اللجوء إلى وظائف غير رسمية ذات نوعية رديئة من أجل تلبية احتياجاتهم الأساسية والإفلات من الفقر. ولا يزال فقر العاملين منتشراً على نطاق واسع، حيث يعيش ما يقرب من ثلث العمال (٣٢ في المائة) في فقر مدقع في عام ٢٠١٨، ويعيش ٢٢ في المائة غيرهم في فقر معتدل. وإجمالاً، كان حوالي ٢٥٠ مليون عامل في أفريقيا يعيشون في فقر مدقع أو معتدل في عام ٢٠١٨ - وهو عدد من المتوقع أن يزداد بنحو ٥ ملايين عامل بحلول عام ٢٠٢٠ نتيجة للنمو السكاني السريع وعدم كفاية مستوى النمو الاقتصادي الشامل للجميع.

٤٣- وبناء عليه، تعمل نسبة كبيرة من السكان العاملين في ظل أوضاع تتسم بانعدام الأمن، وانخفاض الأجور، والافتقار إلى الحماية الاجتماعية - في أنشطة مثل العمل المستقل والمساهمة في العمل الأسري، اللذين يمثلان معا حوالي ٦٨ في المائة من مجموع العمالة في المنطقة. ولا يزال العاملون بأجر أو مرتبات يشكلون أقلية تمثل أقل من ثلث مجموع العمالة (٢٨ في المائة). غير أن حصتهم أعلى بكثير في شمال أفريقيا (٦١,٦ في المائة) منها في بقية أفريقيا (٤,٢٢ في المائة).

٤٤- وتؤدي هذه العوامل إلى وجود نسب عالية جدا من العمالة غير الرسمية في فرادى البلدان، تمثل نحو ٨٦ في المائة من مجموع العمالة في أفريقيا (منظمة العمل الدولية، ٢٠١٨). ولا تزال المرأة أكثر عرضة للعمالة غير الرسمية من الرجل. ففي بلدان مثل زامبيا،

وغامبيا والكاميرون، على سبيل المثال، تزيد معدلات العمالة غير الرسمية بين النساء بأكثر من ١٠ نقاط مئوية عن معدلات الرجال.

ثالثاً- الخلاصة وآفاق السياسات العامة

٤٥- تواجه أفريقيا طائفة متنوعة من الرياح المعاكسة، التي تؤثر على البلدان بشكل مختلف وتستلزم اتباع طائفة متباينة من الأولويات والاستراتيجيات والأهداف في مجال السياسات العامة. ويكشف هذا الاستعراض العام أن النمو في أفريقيا قد شهد، منذ هبوط أسعار السلع الأساسية في منتصف عام ٢٠١٤، انتعاشاً مستمراً وإن كان محدود الأثر من حيث تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠. ولا يزال النمو منخفضاً فيما يخص متوسط دخل الفرد، ما يجعل من الصعب على البلدان الأفريقية الاضطلاع بمهمة الحد من عدم المساواة والفقر في الأجلين القصير والمتوسط. وهذا يتطلب تعزيز إمكانات النمو في أفريقيا وتحسين القدرة على مواجهة الصدمات الداخلية والخارجية على حد سواء عن طريق بناء حيز نقدي ومالي.

٤٦- ومع تنفيذ عدد من البلدان سياساتٍ نقديةً متساهلةً وتيسيريةً، بسبب الاستقرار النسبي لأسعار الصرف وتراجع التضخم، يتعين على البلدان أن تتبع سياساتٍ للاقتصاد الكلي تسعى إلى الحفاظ على هذا الاستقرار وإيجاد البيئة الاقتصادية المواتية لإحداث نمو يكون أكثر شمولاً. وتحتاج البلدان إلى جانب ذلك إلى الحد من القيود الهيكلية التي تعيق نمو الاقتصادات، مع إرساء الأساس لنمو القارة وتنميتها على المدى الطويل. وينبغي للبلدان أن تعزز الاستثمار في الهياكل الأساسية وحوافز الاستثمار للنهوض بالمخرجات، والعمالة والإنتاجية من خلال الاستثمار العام في رأس المال البشري والهياكل الأساسية المادية والرقمنة (من خلال البحث والتطوير) للاستفادة من التطورات العالمية الأخيرة في مجال التكنولوجيات الرقمية.

٤٧- وفي حين تحتاج التوترات التجارية القائمة بين الاقتصادات المتقدمة النمو إلى حل سريع، فإن البلدان الأفريقية بحاجة إلى إيجاد تدابير وبدائل سياساتية قادرة على الحد من أثر هذه التطورات، بما في ذلك ما يحدث من تطورات على صعيد العلاقة بين المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي. وفي هذا الصدد، يتعين على البلدان الأفريقية أن تركز على الحاجة إلى التعجيل بتنفيذ وتفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، التي ستجلب معها، من بين أمور أخرى، فوائد هائلة من خلال تعزيز التجارة والاستثمار فيما بين البلدان الأفريقية.

٤٨- ومع ارتفاع مستويات الديون وانخفاض الطلب العالمي على منتجات التصدير الأفريقية، ينبغي أن تهدف السياسة المالية عموماً إلى مواصلة تصحيح الأوضاع المالية وتوطيدها لاحتواء تكاليف الاقتراض، دون خنق القطاعات الإنتاجية المحتملة لاقتصاداتها. وإلى جانب تنفيذ تدابير التصحيح المالي، ينبغي في الوقت ذاته بذل الجهود لاستهداف

القطاعات التي من شأنها أن تعزز النمو الشامل من أجل الحد من أوجه عدم المساواة ومستويات الفقر في القارة. وينبغي للبلدان أيضا أن تعزز جهود تعبئة الموارد المحلية لتحصيل المزيد من الإيرادات اللازمة لتمويل أولوياتها الإنمائية. وينبغي للبلدان أن تراجع قوانينها الضريبية وتعيد تصميمها وأن تنفذ سياسات ضريبية من شأنها أن تزيد الإيرادات دون أن تلقي بظلالها على النمو والتنمية (للاطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ٢٠١٩).

Economic Commission for Africa (ECA) (2017). *Economic Report on Africa 2017: Urbanization and Industrialization for Africa's Transformation* (United Nations publication, Sales No. E.17.II.K.1).

_____ (2018a). An empirical assessment of AfCFTA modalities on goods: Key Messages. Addis Ababa. Available at www.uneca.org/publications/empirical-assessment-afcfta-modalities-goods. Accessed on 21 January 2020.

_____ (2018b). The Case for the African Continental Free Trade Area: The AfCFTA, Africa's trade flows and industrialization. Addis Ababa. Available at <https://repository.uneca.org/handle/10855/24380>. Accessed on 21 January 2020.

_____ (2019). *Economic Report on Africa 2019: Fiscal Policy for Sustainable Development in Africa* (United Nations publication, Sales No. E.17.II.K.1).

Economist Intelligence Unit (EIU) (2019). EIU database. Available at www.eiu.com. Accessed on 20 January 2020.

International Labour Organization (ILO) (2018). *World Employment Social Outlook: Trends for Women - Global Snapshot*. Geneva: ILO. Available at www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/---publ/documents/publication/wcms_619577.pdf. Accessed on 21 January 2020.

International Monetary Fund (IMF) (2019). Sub-Saharan Africa Regional Economic Outlook: Recovery Amid Elevated Uncertainty. Washington, D.C.: IMF.

Kose, M. Ayhan, Sergio Kurlat, Franziska Ohnsorge, and Naotaka Sugawara (2017). A Cross-Country Database of Fiscal Space. World Bank Policy Research Working Paper 8157. Washington, D.C.: World Bank.

United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD) (2019). UNCTADStat [database]. Available at <http://unctadstat.unctad.org/EN/>.

United Nations Department of Economic and Social Affairs (UN DESA) (2019). *World Economic Situation and Prospects 2019 Database*. New York

World Bank (2019). World Development Indicators Database. Available at <https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators>. Accessed on 21 January 2020.